

خطاب الفكر وخطاب المال

أدونيس

ثقافة الإعلام هم، بعامّة، وظيفيون ونتاجهم هو كذلك وظيفي لخدمة السّلطة وسياساتها.

الأولى محفوظات تتراكم، وهي غير فعّالة. والثانية سطحية حتى الابتذال، لكنها مع ذلك فعّالة. إنها، عملياً، الثقافة السائدة. ونرى أنّ هيمنتها آخذة في الازدياد - وها هي تحوّل الكلام إلى بضاعة، وتوحد بين خطاب الفكر وخطاب المال، وتزداد إمعاناً، بسبب من ذلك، في القضاء على وعي الحرّيّة وعلى حرّيّة الوعي، وتشكّل، في النتيجة، ما يصحّ أن نسميه بـ «ثقافة القضاء على الثقافة».

وإذا أضفنا إلى هذه الثقافة «الحديثة»، السّلطة التي تُعمّمها، والثروة التي تُنفق عليها، يتشكّل ثلوث من السّلطات يمكن أن نقول عنه بأنه يمارس في الحياة العربيّة نوعاً من «الاستعمار الداخلي». هكذا لا يبدو غريباً ما يجري على أرض الواقع: يقدر ما تكثّر وسائل هذه الثقافة، ويكثر موظفوها، يتسع مدى القمع، وتضيق فسحة الحرّيّة، وفسحة الإفصاح عن الحقيقة - إن كان قد بقي مجال أو هامش للبحث عنها أو للهجس بها. كأنك أيّها الفرد العربي، محاصر: لست قادراً على القرار، ولست قادراً على الفرار. بل أنت حقاً في الفخ - في غابة من السّلطات تنغلق بإحكام على «الداخل»، لكنها تفتح بهيام على «الخارج». ويتأكد لمن يتأمل في ثقافة هذه السّلطات، وسلطات هذه الثقافة، أن كل شيء يجري في المجتمع العربي كأنه يكافح ضدّ نفسه - ضدّ وجوده ومصيره، في ما يُشبه عُصاب التدمير الذاتي.

في ضوء ما تقدم، أودّ أن أؤكد، فيما يتعلق بإشارة السّؤال المطروح إلى «ثقافة المستقبل»، على مبدئين لا ثقافة، بل لا حياة إنسانية سوّية في أيّ مجتمع لا ينهض عليهما، كيانياً.

يشير هذا السّؤال قضيةً تفترض سؤالاً آخر أولياً: هل في الحاضر العربيّ شروط اجتماعية - سياسية تسمح بنشوء «ثقافة جديدة» وبأن يكون لها «دور جديد»؟ أو، بصيغة أخرى: هل يمكن، في المجتمع العربيّ اليوم، البحث بحرّيّة عن الحقيقة والإفصاح عنها بحرّيّة، في ظلّ الأوضاع السياسيّة - الاقتصاديّة السائدة؟

من هنا أرى أنّه لا معنى للإجابة عن هذا السّؤال المطروح، أي للتفكير فيما بعد «الهزيمة» والتطلّع نحو وضع آخر يقدر فيه الفرد أن يمارس حقه الطبيعيّ في العمل والقول، إذا لم تكن هذه الإجابة قائمةً على فهم الطبيعة الثقافيّة العربيّة في المرحلة التاريخيّة الراهنة. ولكي يتمّ هذا الفهم لا بدّ من تحليل «الشروط» الثقافيّة السائدة قبل الكلام على الثقافة ودورها - إذ ربّما يتبين في هذا التحليل أنّ الشرط الأول لحياة عربيّة سوّية (قبل الثقافة والسياسة) هو الاعتراف بإنسانية الإنسان وبحقوقه.

غير أنني أودّ أن أستبق هذا التحليل (الذي نعرف جميعاً أنّه ليس سهلاً، وأنّه يتطلّب ذاتياً، العمق المحيط والجرأة المبادرة، ويتطلّب موضوعياً، إيماناً كاملاً بحرّيّة البحث والتعبير، واحتراماً كاملاً لحقّ الإنسان في ممارسة هذه الحرّيّة) - أقول: أودّ أن أستبقه، مشيراً بتبسيط وإيجاز، إلى أنّ الثقافة العربيّة السائدة نوعان:

١ - «قديمة» تتمثّل في الجامعة ومعاهد التربيّة والتعلّم، بشكل عام. ومثلو هذه الثقافة يشرحون الموروث، أو يعيدون إنتاجه، تعليقاً وتثنيةً: لا يبدعون في المناهج التي يتبعونها، ولا يطرحون منظوراتٍ مُغايرة.

٢ - و«حديثة» تتمثّل في الإعلام، وسائل وغايات. (أستثنى هنا، عامداً، الثقافة - الزيّ، والتي تتمثّل، بخاصّة، في الفنون، والتي لا جذور لها، أي لا قيمة لها، على الرغم من حضورها (التواصل). ومثلو

١ - الأوّل هو الممارسة الديمقراطية. وبين جوهر هذه الممارسة الوعي أنّ الديمقراطية ليست مُعطاة، وأنها ليست وَصْفَةً جاهزة. فالممارسة الديمقراطية شكلٌ من الإبداع، وهي كمثل الإبداع لا حدود لها. إنها الحياة تبتكر باستمرار. ولهذا لا يشيخ الصّراع من أجل الديمقراطية وفيها. إنه، على العكس، جديد دائماً.

واستناداً إلى هذا المبدأ نرى أن المجتمع، أي مجتمع، إنّما يتحدّد بمفهومه للممارسة الديمقراطية وللصّراع الديمقراطي، وبالمستوى الذي يُعطيه لهذا الصّراع. خصوصاً أن المجتمع الحيّ، كل مجتمع حيّ، إنّما هو وحدة الانسان المتعدّد المختلف، لا وحدة الفرد المتشابه القطيعي. إنّ مجتمع العقيدة الواحدة، والحزب الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد ليس إلاّ سجنًا سواء تأسس هذا المجتمع على الدين أو القومية أو الاشتراكية. إنه المجتمع الذي يُسأس ويُقاد من حيث أنه اكتمالٌ موحد، دون تناقض. ومثل هذا المجتمع أقرب إلى أن يكون مجتمع الحجر، لا مجتمع البشر.

إنّ غياب الوعي الذي أشرت إليه أيضاً، في المجتمع العربي، ولّد ظواهر خطيرة لا تشوّه الثقافة وحدها، وإنّما تشوّه الانسان أيضاً. أذكر من هذه الظواهر أنّ المهيمنين على الثقافة العربية يعملون، لكي ينفوا الانقسام أو التعدّد، على مزج سلطة الدولة بالسلطة الدّينية أو الاقتصادية، أو لا بهما معاً، وعلى التوحيد بين الشعب والفئة الحاكمة، وبين الفئة الحاكمة وقيادتها الملهمة المطلقة. وهم، لكي يقرودوا هذه «الوحدة»، يخرعون عدواً دائماً: العميل، المعارض، المخرب، المنحرف، الشعوبي... الخ. هكذا «يصنعون» ثقافة هي بمثابة عبادة واحدة لأجسام كثيرة متباينة. وهي نقبض الثقافة الانسانية الحيّة التي هي فضاء لكلّ فيه هواؤه الخاص - الثقافة التي من جوهرها التعارض والاحتجاج والاختلاف، وتخطي جميع أشكال الاستمرارية التقليدية الاكراهية، فالثقافة الحيّة هي تأسيس الفروقات، أو هي التي تنطلق، بتعبير آخر، في نظرتها الى الشعب، من التوكيد على أنه لا يمكن تحديده كجسم واحد متناغم، أو كوحدة جوهرية.

وأذكر من هذه الظواهر أنّ الثقافة السائدة تضع السلطة في طرف، ومن لا يخضع لها ويتبعها في طرفٍ آخر - وفي موضع اتهام. الطرف الأول هو الحق، والثاني هو الباطل - مجرم بالفعل، أو مجرم بالقوة. وفي هذا يجد الانسان نفسه أمام أحد اختيارين: إمّا قبول النظام السائد

والخضوع لسلطته، وإمّا اللجوء الى عنفٍ مقابل، توفّقاً أو ظناً أنه سبيل الخلاص.

وأذكر من هذه الظواهر أنه لم يعد للعامل أو الفلاح، وباختصار للفرد المدني أي دورٍ فعّال في حركة إغناء المجتمع وتغييره وتفجير طاقاته، وإنّما استأثر بالأدوار كلّها فردان: العسكريّ العلن، والعسكريّ المقتنع. الأوّل هو الذي يحكم، والثاني هو الذي يُقتي. وليست الثقافة هنا إلاّ نوعاً من «التفكّه العسكري»؛ والمتقف المنخرط في النظام السائد إنّما هو، تبعاً لذلك، «فقيه عسكري».

ولعلّ في هذه الظواهر ما يوضح كيف أنّ «الثورة» في المجتمع العربي، أو ما سمّيناه كذلك، بدت في أحيان كثيرة أنها ليست إلاّ انفجاراً تدميراً للذات: ليس فيها فرحٌ أو عيدٌ أو تحرّرٌ، أو تغييرٌ كيانيّ، وأنها عنفٌ مجانيّ أعمى، وأنها جاءت لكي تؤكد ما استمدت مسوغاتها من الانتفاض عليه، وأنها في النتيجة قالت نعم لما زعمت أصلاً أنها جاءت لتقول له لا

وربّما يُفسّر لنا هذا الوضع كيف أنّ التعارض الواضح، مبدئياً، بين الرجعية والتقدمية يفقد حدوده، أو ينعكس أحياناً، وكيف أنّ التشكيك في الثورة لم يجيء من خارجها بقدر ما جاء، على العكس، من داخلها ذاته.

٢ - أمّا المبدأ الثاني فمرتبط بالأوّل، عضويّاً، وهو ما أسميته بـ «نزع المشروطية»، واقصد نزع الشّروط المفروضة من خارج، على التفكير وطرائقه واستقصاءاته وغاياته - وبخاصّة الشّروط السياسية والمذهبية - الدّينية.

وهيّنّي أن أشير هنا إلى أنني لا أدعو في ذلك إلى نَبذ السياسة في العمل الثقافي، وإنّما أدعو الى وعي أنّ الثقافة السياسية بمعناها العميق، ليست تلك التي تبشر بسياسة النظام أو بالإيديولوجية التي ينهض عليها، وإنّما هي الثقافة التي تؤسّس مدينة الانسان ومدنيّته، وهي ما تطرح مبادئ الحقّ السياسيّ، وتؤسّس الدولة عليها.

كذلك لا أدعو إلى نبذ الدّين، وإنّما أدعو إلى رفض الهيمنة على الحياة والفكر، باسم الدفاع عن الدّين. إن مهمة الانسان، في هذا الصّدّد، هي حراسة الانسان؛ والله وحده حارس لدينه.

في مناخ هذا الوعي يمكن أن نتلمس طريقنا نحو ثقافة المستقبل: الثقافة التي تنطلق من موقفٍ نقديّ جذريّ، وتقوم على بنيةٍ معرفيّة مغايرة.

ولكي يأخذ هذا الوعي مُتَجَهّاً عملياً، أودّ أن أفضل المبدئين السابقين في أربع نقاط أرى انه يتعدّر ان يكون للمثقف العربي دوره تغييريّ خلاقٍ إلا بالانطلاق منها. وهذه نقاط كنت قد ركزت عليها في مناسبات عديدة سابقة، ولا أجد أي حرجٍ في العودة إليها من جديد في هذه المناسبة.

أولاً - الإنسان أكثر أهمية من النظريات والمذاهب. فالوحدة، مثلاً، أو الاشتراكية إنما هي وسيلة لغاية هي الإنسان. إنهما من أجل أن يصبح العربي أغنى حياةً وأصح فكراً وأرسخ إنسانياً. (ونقيض ذلك هو ما حدث ويحدث حتى الآن).

ثم إن هناك وحدة ووحدة. وهناك اشتراكية واشتراكية. ولا يريد العربي الاشتراكية أو الوحدة إلا في الشكل والمعنى اللذين يتيحان له تفجير طاقاته إلى أقصى حدودها، وتحقيقاً له النمو والتكامل في حياة حرة كريمة. أي ماذا تفيد المناذاة بالوحدة لحظة يرى العربي أنه أسير، مقيد، ويزداد تجزؤاً؟ وماذا يفيد شعار الاشتراكية حين لا يجد خبزاً أو عملاً أو كتاباً؟ ومعنى ذلك أن على النظرية أن تنطلق من الواقع، لا أن يخضع الواقع للنظرية - كما حدث ويحدث. إذ يستحيل تحقيق الوحدة أو الاشتراكية في مجتمع لا يزال في تكوينه الأساسي تيوقراطياً - إقطاعياً - قبلياً. إن تحقيق الاشتراكية يستلزم تطوراً رفيعاً في الحياة والفكر والقيم. وكذلك الشأن في الوحدة. ولا بدّ من أن نعرف أن هناك مسافة شاسعة تفصلنا عن هذا التطور، وأنا غالباً لا نزال نتصارع ونبدّد طاقاتنا بعقلية شبه بدائية حول قضايا شبه بدائية. ولا قيمة للإنسان في هذا الصراع؛ لا قيمة لفكره، بل لا قيمة لوجوده وحياته، فهو يُقتل بمنطق غايي خالص. وحين يهون الإنسان ويحتقر، كيانياً، على هذه الشاكلة السائدة - تهون جميع القضايا، ولا تعود لها أية قيمة.

ثانياً - لا يكفي القضاء «المادي» على الأسس الاقتصادية المادية للطبقات الرجعية والقطاعية والرأسمالية

في المجتمع العربي، لكي يتم التحرر والتقدم، وإنما يجب القضاء كذلك على الأسس الثقافية - النفسية. ذلك أن الإقطاعية - الرجعية - الرأسمالية إنما هي، في عمقها، «ثقافة»، قبل كل شيء. ومن شروط القضاء على هذه الأسس أن يمارس الفكر، في مختلف اتجاهاته وتنويعاته، الحرية الكاملة نقداً وإبداعاً وتنظيماً.

ثالثاً - لا يجوز أن ينقلب التمسك بالنظام «التقدمي»، عند المثقفين العرب، إلى حماية لأجهزته ومؤسساته وسياساته، ودفاع عنها، ووقوف في وجه النقد الذي يوجه إليها. ذلك أن الصراع ضدّ التخلف الثقافي لا ينتهي بانتهاء التخلف السياسي. وثقافة التخلف هي التي لا تزال سائدة في المجتمع العربي - حتى داخل بعض أنظمتها التي ترى نفسها تقدمية - بدءاً بالعائلة وانتهاءً بالجامعة، مروراً بالمدرسة، على الخصوص.

إن استمرار هذه الثقافة هو الذي يمكن أن يفسّر، إلى حدّ كبير، نشوء التناقض بين الأنظمة «التقدمية» وحركة التغيير والتقدم، من جهة، وبينها وبين الشعب، من جهة ثانية. وفي هذا الاستمرار ما يفسّر أيضاً نشوء طبقة قبلية - إقطاعية متجددة، داخل «النظام التقدمي»، ذاته.

رابعاً - الحريّات الديمقراطية في المجتمع العربي اليوم مطلب ملح أكثر مما كان في أي وقت مضى. وبقدر ماتخنتق فيه الديمقراطية والحرية، سيزداد هو نفسه اختناقاً - شعوباً وأنظمة. وسيكون هذا سلاحاً آخر لقوى الظلام والعبودية، خارجية وداخلية.

هذا الوعي، يمكن أن يكون للثقافة العربية دور، وللمثقف مكان وفاعلية، ويمكن أن نخطط لثقافة المستقبل.

بيروت